مؤشر «السوق الأول» ينجح في تجاوز حاجز الـ5.300 نقطة صعوداً الأسبوع الماضي

«بيان للاستثمار»: السيولة النقدية للسوق لاتزال تشهد مستويات متواضعة

■ المؤشر العام يلامس مستوى 5.150 نقطة بدعم من التداولات النشطة على الأسهم القيادية التي لازالت تقود قاطرة السوق

■ الأسبوع الماضي شهد عمليات بيع وتسييل لبعض الأسهم المدرجة في السوق لتسديد بعض المديونيات لصالح عدد من البنوك المحلية

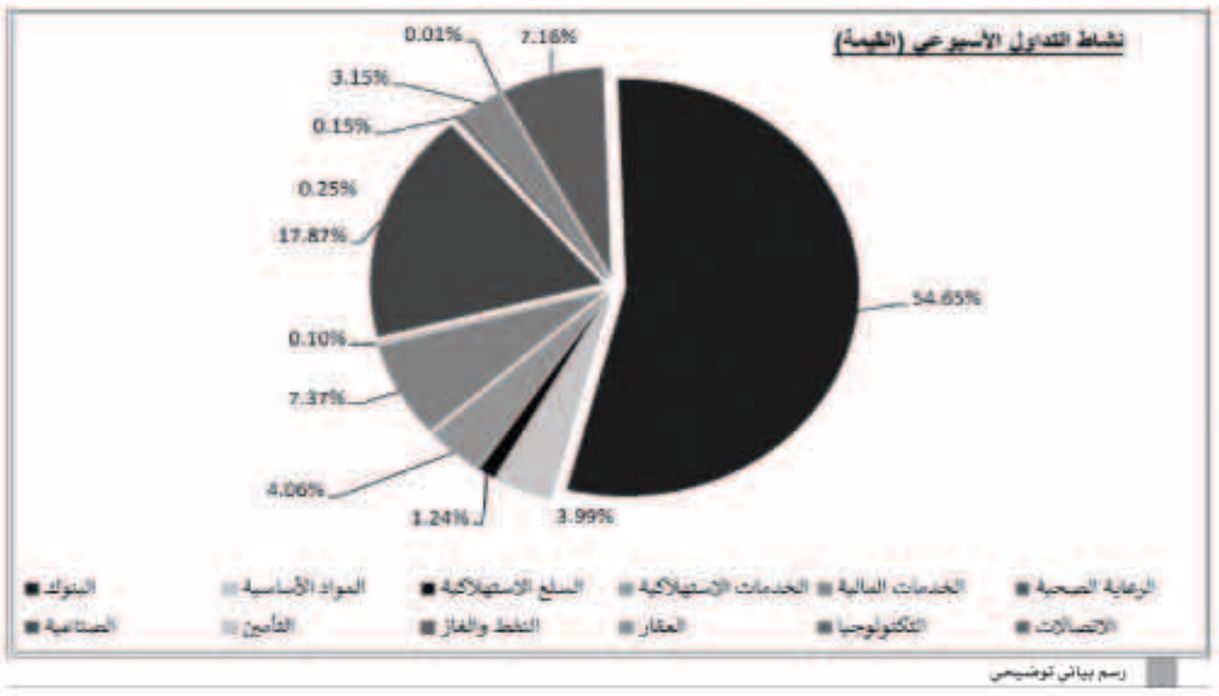

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، أن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الأول والعام من العودة إلى المكاسب مجدداً، وذلك بعد الخسائر التي سجلاها في الأسبوع قبل السابق، وجاء ذلك في ظل عمليات الشراء والتجميع التي استهدفت الأسهم القيادية والثقيلة، لاسيما الأسهم المرشحة للدخول في مؤشر فوتسي؛ أما مؤشر السوق الرئيسي، فقد أنهى تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات جني الأرباح التي شملت العديد من الأسهم الصغيرة، خاصة بعد المكاسب التي حققتها تلك الأسهم في الأسبوع قبل الماضي، وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 0.83%، مغلقاً عند مستوى 5,305.33 نقطة، فيما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,866.42 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.63%، بينما أنهى المؤشر العام للسوق تداولات الأسبوع عند مستوى 5,149.42 نقطة، بارتفاع نسبته 0.33%.

وعلى الرغم من الأداء المتذبذب الذي استهلت به مؤشرات السوق تعاملات الأسبوع المنصرم، والذي كان باتجاه عام هابط، إلا أن السوق شهد تحسناً تدريجياً في أدائه على مدى الأسبوع وسط استمرار ضعف التداولات بشكل عام؛ فقد تمكن مؤشر السوق الأول من تجاوز حاجز الـ5,300 نقطة صعوداً مرة أخرى بعد أن كان قد فقده في الأسبوع قبل الماضي، في حين استطاع المؤشر العام أن يلامس مستوى 5,150 نقطة بدعم من التداولات النشطة على الأسهم القيادية التي لازالت تقود قاطرة السوق منذ تطبيق نظام التقسيم. وقد ترافق أداء السوق في الأسبوع الماضي مع ضعف سيولته النقدية التي لاتزال تشهد مستويات متواضعة أسبوعاً تلو الآخر، إذ وصلت قيمة التداول في جلسة بداية الأسبوع تحديداً إلى حوالي 9.5 مليون د.ك. فقط، وهو أدنى مستوى لها خلال ثلاثة أشهر تقريباً.

الجدير بالذكر أن الأسبوع الماضي قد شهد عمليات بيع وتسييل لبعض الأسهم المدرجة في السوق بهدف تسديد بعض المديونيات لصالح عدد من البنوك المحلية، وذلك في إطار توجيهات من وزارة العدل (إدارة التنفيذ) بعد صدور أحكام ببيع الأسهم المرهونة لصالح تلك البنوك.

ومع نهاية الأسبوع الماضي سجلت القيمة الرأسمالية للسوق مكاسب أسبوعية بما يوازي 95.62 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع إلى حوالي 28.81 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 0.33% عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث كان 28.71 مليار دينار كويتي. وبذلك قد وصلت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 950.90 مليون د.ك. بنسبة بلغت 3.41%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا و لم يكن أداء البورصة في الأسبوع الماضي مغايراً لأدائها في الأسبوع الذي سبقه، إذ واصلت مؤشراتها الثلاثة تباينها للأسبوع الثاني على التوالي في ظل تركيز المتداولون على الأسهم القيادية التي استحوذت بدورها على نصيب الأسد من السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع، وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على المؤشرين العام والأول اللذان تمكنا من الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك على عكس مؤشر السوق الرئيسي الذي أنهى الأسبوع في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات التسييل التي تركزت الأسهم الصغيرة.

على صعيد آخر، شهدت تعاملات السوق خلال الأسبوع الماضي تداول نحو 151 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً، حيث ارتفعت أسعار 62 سهماً مقابل تراجع أسعار 76 سهم، مع بقاء 44 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,305.33 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.83% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 0.63%، بعد أن أغلق عند مستوى 4,866.42 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5,149.42 نقطة بانخفاض نسبته 0.33%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 68.92 مليون سهم تقريباً، وذلك بانخفاض نسبته 9.49%، بينما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 13.45% ليصل إلى 16.31 مليون د.ك تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية، حيث أقفل مؤشره عند 1,032.45 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 2.32%. تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 1.82% بعد أن أغلق عند 914.66 نقطة. في حين شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 1.53%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 981.11 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 890.28 نقطة، بتراجع نسبته 0.01%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع المواد الأساسية، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 4.43% مغلقاً عند مستوى 1,167.80 نقطة، فيما شغل قطاع التأمين المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 954.94 نقطة، بنمو نسبته 2.36%، وشغل قطاع البنوك المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 1.08%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,073.62 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 118.78 مليون سهم تقريباً شكلت 34.47% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 82 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.80% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.67% بعد أن وصل إلى 60.90 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 54.65% بقيمة إجمالية بلغت 44.57 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 17.87% وبقيمة إجمالية بلغت 14.57 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 6.01 مليون د.ك. تقريباً شكلت 7.37% من إجمالي تداولات السوق.

توقيع شراكة بين البنك والمجموعة

العيسى : «بيتك» يطرح تأجير سيارات Acura الملا بفئاتها

اعلن بيت التمويل الكويتي "بيتك" عن شراكة مع مجموعة الملا للسيارات تتعلق بعرض جديد ومميز لاستئجار سيارة ACURA الملا، ضمن برنامج التأجير التشغيلي الذي يقدمه "بيتك" كاحد الخيارات التمويلية الفريدة امام العملاء على اختلاف قدراتهم، بما يساهم في تعزيز العلاقات والشراكة مع احد كبار وكلاء السيارات في السوق المحلي ودعم التعاون المشترك لمصلحة عملاء "بيتك".

وقال المدير التنفيذي لمنتجات السيارات والتاجير في "بيتك" عاهد العيسى ان انضمام سيارات ACURA الملا الى برنامج التاجير التشغيلي، اضافة مهمة، حيث تعد السيارة من اهم عناوين الفخامة اليابانية، لما تتمتع به من مزايا وامكانيات عالية جدا، مشيرا الى انه من خلال العرض يمكن للعملاء استئجار ACURA RDX، MDX" " لمدة عامين اوعام واحد، بسعر يبدا من 189 دينار شهريا، بالاضافة الى العديد من المميزات والتي تشمل التأمين الشامل الذهبي والصيانة الشاملة طوال مدة العقد، وخدمة المساعدة على الطريق على مدار الساعة، بالاضافة إلى خدمة السيارة البديلة.

واشار العيسى الى انه يمكن للعملاء الاستفادة من هذا العرض عند زيارة معرض "بيتك" الجديد في الشويخ، أو شركة ACURA الملا في منطقة الري، وأن "بيتك" ينفرد بتقديم هذا النوع من السيارات ذات الشكل والتصميم الجديد كليا بنظام التأجير التشغيلي لعملائه لاول مرة محرزا بذلك سبقا في مجال التأجير، مواكبا احدث التطورات في سوق السيارات، وحرصه على ان يقدم لعملائه معظم الماركات والموديلات التي تناسب مختلف شرائح العملاء.

العيسى يتوسط مسؤولي بيتك ومسؤولي الملا

وقال العيسى ان منتج التاجير التشغيلي في "بيتك" يوفر تشكيلة واسعة تشمل معظم العلامات المهمة الواسعة الانتشار بما يقارب من 80 موديل من انواع السيارات المختلفة، ويتميز "بيتك" بتقديم افضل الخدمات لعملائه (الأفراد والشركات) باعلى مستويات الجودة في الخدمة، ويمنحهم فرصة اختيار السيارة التي تناسبهم بسهولة ومن خلال أحدث أنواع السيارات مع تميز القيمة الإيجارية ومرونتها، ومدة عقد التأجير التي تتراوح من سنة إلى سنتين، مما يعزز دور "بيتك" ومساهماته في خدمة عملائه ودعم سوق السيارات، مشيرا الى ان التأجير التشغيلي أو ما يعرف بـ "التأجير مع الصيانة" يمنح العميل مزايا عديده وجاذبة ومنها على سبيل المثال الصيانة الشاملة والتأمين التكافلي الشامل، وسيارة بديلة، وخدمة المساعدة على الطرق على مدار الساعة ، وإمكانية السفر بالمركبة المؤجرة وفق الشروط والأحكام.

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر البنوك من حيث الأصول، عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5,000 د.ك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

- عزيزه رياض حسين كانكرولي والا
- حسن محمود عبدالحسين غلوم
- تمام عبداللطيف شعار
- ضاري صبحي حميد اسماعيل
- صالح احمد عباس المزين

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125,000 دينار كويتي. وللمؤهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.

المصرية الكويتية تدرس هيكل التمويل النهائي لمشروع الخشب المضغوط

قالت القابضة المصرية الكويتية إنه جاري تحديد هيكل التمويل النهائي لمشروع مصنع إنتاج الخشب المضغط، وفقا لبيان للبورصة.

وكانت القابضة المصرية الكويتية، أعلنت الأسبوع الماضي، عن قيام إحدى شركاتها التابعة بتدشين مصنع لإنتاج الخشب المضغوط على مرحلتين بتكلفة استثمارية تبلغ مليارى جنيه مصري (111.6 مليون دولار).

وبحسب بيان الشركة لبورصة الكويت: فإنه من المتوقع أن تصل قيمة التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى نحو 1.1 مليار جنيه مصري (61.4 مليون دولار)، على أن تبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلة الثانية 900 مليون جنيه مصري (50.2 مليون دولار).

وكانت القوائم المالية المجمعة للشركة قد أظهرت ارتفاع أرباحها خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 29.4% لتصل إلى 63.3 مليون دولار خلال الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018، مقابل أرباح بلغت 48.9 مليون دولار في الفترة المقارنة من 2017.

على جانب اخر قالت القابضة المصرية الكويتية إن الشركة الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء التابعة بدأت في مشروع توسعة إضافية لمحطة توليد الطاقة بمنطقة برج العرب باستثمارات تقدر بنحو 550 مليون جنيه (30.8 مليون دولار).

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، اليوم الأحد، أن المشروع يهدف إلى زيادة القدرة التوليدية لمحطة الشركة الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء بمنطقة برج العرب من 75 ميجاوات إلى 115 ميجا وات بإضافة 40 ميجاوات.

وأشارت الشركة إلى أنه من المتوقع الانتهاء من تلك التوسعات بالربع الأول من 2020.

وفي نفس السياق، قالت الشركة إن هذا المشروع يأتي بعد الانتهاء من المرحلة الأولى لمحطة توليد الطاقة المملوكة للوطنية تكنولوجيا الكهرباء بمنطقة برج العرب باستثمارات تقدر بنحو 460 مليون جنيه، والتي تم الانتهاء من التعاقد على بيع كامل طاقتها للعملاء.

وبحسب البيان، تبلغ حصة القابضة المصرية الكويتية في الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء نحو 91.95%.

وفي وقت سابق، أعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية، المدرجة ببورصتي الكويت ومصر، قيام إحدى شركاتها التابعة بتدشين مصنع لإنتاج الخشب المضغوط على مرحلتين بتكلفة استثمارية تبلغ مليارى جنيه مصري (111.6 مليون دولار).

وكانت القوائم المالية المجمعة للشركة قد أظهرت ارتفاع أرباحها خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 29.4% لتصل إلى 63.3 مليون دولار خلال الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018، مقابل أرباح بلغت 48.9 مليون دولار في الفترة المقارنة من 2017.

مؤتمر «يوروموني» يناقش ملف «كويت جديدة - استجابة القطاع المالي»

تحتفل مؤسسة يوروموني باطلاق اعمال الدورة العاشرة من مؤتمرها السنوي بدولة الكويت في يوم 25 سبتمبر 2018 بمدينة الكويت. وتشارك في استضافة المؤتمر رسمياً وزارة المالية التي دعمت اعمال مؤتمر يوروموني في الكويت على مدار العقد الماضي. ومن المعروف أن خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت «كويت جديدة» تحدد الرؤية الاقتصادية للحكومة حتى عام 2035. ومن هذا المنطلق، سينضم إلى مؤتمر يوروموني نخبة متنوعة من المتحدثين من الدوائر الحكومية وأوساط المال والأعمال والاقتصاد بهدف تحليل استجابة القطاع المالي لهذه الخطة وتأثيرها على الاقتصاد. وستبدأ هذه الدورة المميزة التي تمثل الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر بكلمة افتتاحية رئيسية من معالي الدكتور نايف الحجرف، وزير المالية، تليها كلمة من الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت. وسيشارك أيضا كل من السيدة شيخة البحر، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، والسيد عادل عبد الوهاب الماجد، نائب رئيس اتحاد مصارف الكويت، في المقابلات الفردية في الجلسة الصباحية الافتتاحية. وفي هذا الإطار، قالت فيكتوريا بين، مدير عام يوروموني للمؤتمرات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: «تضع خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت رؤية طموحة للتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري وثقافي رائد بحلول عام 2035. وتتطلع قدما إلى مناقشة الفرص التي تتيحها هذه الخطة ودور القطاع المالي في إنجازها. ولقد تشرفت يوروموني بالعمل مع وزارة المالية خلال السنوات العشر الماضية في مؤتمرنا السنوي، وأعتقد أن هذه الدورة ستكون الأفضل حتى الآن!».